

Distr.: General
22 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٢٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٣/٦٩، وهو يستند إلى حد كبير إلى المناقشات التي أجرتها لجنة التنمية الاجتماعية، وهي الهيئة الحكومية الدولية المسؤولة عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في دورتها الثالثة والخمسين، التي كان موضوعها ذو الأولوية هو "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر". ويلقي التقرير الضوء على ما أحرز من تقدم حتى الآن، فضلاً عما ووجه من عقبات، في تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، مع التركيز على أهدافه الرئيسية الثلاثة، المتمثلة في القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، وتحقيق الإدماج الاجتماعي. ويعالج التقرير أيضاً الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالفئات الاجتماعية، ويدرس التقرير بعض المجالات المحددة التي يمكن فيها للتنمية الاجتماعية أن تسهم في تحقيق تنمية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240815 070815 15-12303 (A)



أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها ١٤٣/٦٩، أن لجنة التنمية الاجتماعية تمثل المحفل الرئيسي في الأمم المتحدة لإجراء حوار عالمي مكثف بشأن مسائل التنمية الاجتماعية، وأهابت بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية والمجتمع المدني أن تعزز دعمها لأعمال اللجنة. وإذ نوهت بتضمين الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر وإدماج العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع في أهداف التنمية المستدامة، أعادت تأكيد استمرار أهمية إيلاء الاعتبار الواجب للقضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع في المناقشة الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(١). وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢ - وهذا التقرير يستند إلى حد كبير إلى المناقشات التي دارت في لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والخمسين، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٥. وكان الموضوع ذو الأولوية لدورة الاستعراض والسياسات الخاصة بلجنة التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ هو "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر". وفي إطار استعراض التقرير لتنفيذ البرنامج فيما يتصل بمختلف الفئات الاجتماعية، فإنه يتناول أيضاً حالة الشعوب الأصلية، فضلاً عن التطورات الأخرى خارج إطار اللجنة ذات الصلة بمختلف الفئات الاجتماعية. ويلخص التقرير أيضاً مداولات اللجنة بشأن مساهمات التنمية الاجتماعية في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وإدماج أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واستراتيجياتها التطلعية من أجل تعزيز الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة.

٣ - ويقدم التقرير تقييماً للتقدم المحرز في النهوض بالتنمية الاجتماعية، مع التركيز على الأهداف الرئيسية الثلاثة المتمثلة في القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع، وتحقيق الاندماج الاجتماعي. ويتطرق التقرير أيضاً إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالفئات الاجتماعية، مع التركيز على حالات الشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر، والشعوب الأصلية. ويختتم التقرير بتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

(١) على النحو الوارد في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970 و Corr.1)، المقدم إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، التي قررت أن يكون اقتراح الفريق العامل هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه يمكن أن ينظر أيضاً في تدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

ثانيا - تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والخمسين وما بعدها

ألف - الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

٤ - مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، أول فرصة تتاح للمجتمع الدولي لكي يركز اهتمامه على أعلى مستوى سياسي على طابع وجذور المشاكل والاتجاهات الاجتماعية المطروحة. ففي مؤتمر القمة، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل الذي لا يزال يمثل خطة العمل الأكثر شمولاً حتى الآن من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية. وبناء على التزامات سابقة، حدد الإعلان وبرنامج العمل رؤية ومجموعة من القواعد والالتزامات الصريحة التي تشكل نبراساً هادياً لتحقيق التنمية الاجتماعية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٥ - ويعد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بمثابة توافق فريد في الآراء بشأن ثلاثة أهداف رئيسية لتحقيق التنمية الاجتماعية، ألا وهي القضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي، ويحدد نهجاً كلياً لتحقيق هذه الأهداف. ويسلم هذا النهج بأن تحقيق التنمية الاجتماعية لا يمكن أن يتأتى من خلال القطاعات الاجتماعية وحدها أو عن طريق مبادرات مجزأة، لكنه يتطلب توجيه القيم والأهداف والأولويات من أجل دفع عجلة التقدم وتحسين نوعية الحياة والرفاه للجميع. ويطمح هذا النهج إلى "جعل الناس محور التنمية من خلال ضمان المشاركة الكاملة من جانب الجميع، وتوجيه اقتصاداتنا إلى تلبية الاحتياجات البشرية على نحو أكثر فعالية".

٦ - وخلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، أقرت الدول الأعضاء بأن التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات كوبنهاغن كان متفاوتاً، وبأن الرؤية والأهداف الرئيسية الثلاثة التي اعتمدت في مؤتمر القمة لا تزال لها أهميتها الشديدة اليوم. ومن أجل الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، فإنه قد آن الأوان لإعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها بما يكفل الإدماج التام للنهج الشامل والمتكامل والتحويلي الذي محوره الناس، الذي اعتمده مؤتمر القمة، في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، بناء على الدروس المستفادة من تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١ - التقدم المحرز في القضاء على الفقر

٧ - منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، أحرزت الدول الأعضاء تقدماً مطرداً نحو القضاء على الفقر، الذي يمثل أحد الأهداف الرئيسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية. وكان الهدف الذي حددته الأهداف الإنمائية للألفية بخفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار يومياً إلى النصف قد تحقق على المستوى العالمي بحلول عام ٢٠١٠. ومع ذلك، وعلى الرغم مما أحرز من تقدم هائل، فإن مستوى الفقر ما زال مرتفعاً. ومما يبعث على القلق بوجه خاص أن أكثر من بليون شخص لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر، وفي عام ٢٠١١، كان هناك ٢ بليون شخص يعيشون بالكاد فوق خط الفقر على أقل من دولارين في اليوم، ما يمثل انخفاضاً طفيفاً من ٢,٥٩ بليون شخص في عام ١٩٨١^(٢). وكان التقدم متفاوتاً أيضاً بين المناطق^(٣). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعافي الاقتصادي من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة ظل ضعيفاً في العديد من البلدان، مما أثر سلباً على الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وفي البلدان التي اعتمدت تدابير للتقشف الاقتصادي (عما فيها البلدان المتقدمة النمو)، وبخاصة تقليص الخدمات الاجتماعية، زاد مستوى الفقر والضعف الاجتماعي، مما أدى إلى زيادة التوترات الاجتماعية الناجمة عن السخط العام. ومن المعترف به حالياً على نطاق واسع أن هدف الحد من الفقر هو خطة عالمية لا تُقصد بها البلدان النامية وحدها بل جميع البلدان.

٨ - وفي خلال السنوات العشرين الأخيرة، كان هناك اعتراف متزايد بالطابع المتعدد الأبعاد للفقر، فضلاً عن ضرورة معالجة أسبابه الجذرية والهيكلية، مما أدى إلى وضع استراتيجيات وطنية أكثر تكاملاً للحد من الفقر. ولئن كان تحقيق النمو الاقتصادي ضرورياً للحد من الفقر، فإنه ليس كافياً لهذا الغرض. فالنمو، ما لم يعم نفعه جميع الناس، من شأنه أن يزيد من تفاقم عدم المساواة ويتسبب في إثارة التوترات الاجتماعية.

٩ - ومن المفهوم الآن أن الفقر يصيب فئات مختلفة من الناس في مراحل مختلفة من دورات حياتهم. وهناك بعض الفئات التي تكون معرضة للفقر بوجه خاص، ومن بينها النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والشعوب الأصلية، والمهاجرون، والأقليات العرقية. وعلى سبيل المثال، ففي حين لا تمثل الشعوب الأصلية، على وجه الخصوص، سوى

(٢) انظر، <http://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview> (تم الاطلاع عليه في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥).

(٣) حدث الخفض الكبير في الصين، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (من ٩٣٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٦١ مليون دولار في ٢٠١١)، في حين ظلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا متخلفتين عن الركب.

٥ في المائة من سكان العالم، فإنها تشكل نحو ١٥ في المائة من فقراء العالم، نتيجة لعوامل شتى، منها التهميش المادي والسياسي، والتمييز، وفقدان سبل المعيشة التقليدية، وصعوبة الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية، وفقدان الأراضي، والخط من ثقافتهم ولغاتهم.

١٠ - وفي حين أثبتت البرامج العالمية، عموماً، فعاليتها في مواجهة الفقر وفي سعيها للوصول إلى جميع الناس، فإن الفئات والمجتمعات الأشد ضعفاً وتهميشاً لا تزال تواجه الحواجز (المادية والثقافية على السواء)، وبالتالي فإنها تظل مستبعدة. ويلزم اتخاذ تدابير تكميلية لتمكين هؤلاء السكان من الاستفادة من البرامج العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أسباباً عديدة وراء وقوع الناس في براثن الفقر، تعزى إلى فقدان فرص العمل، أو المرض، أو الإعاقة، أو الأزمات الاقتصادية المصاحبة، أو ارتفاع وتقلب أسعار المواد الغذائية والطاقة، أو النزاعات، أو الكوارث الطبيعية، أو الأوبئة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن أجل التصدي لهذه الأسباب المحددة، فإنه يلزم أيضاً القيام بتدخلات متميزة أو محددة الهدف.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى ضخامة حجم النمو في السكان كبار السن على الصعيد العالمي، فإن عدم الاعتراف بالآثار المترتبة على شيخوخة السكان وإتاحة الفرص لهم من شأنه أن يقوض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

١٢ - وقد أدت بالفعل الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية إلى تآكل الإنجازات التي حققتها الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في العديد من البلدان، حيث أدت هذه العوامل إلى ارتداد هؤلاء الذين فروا من مصيدة الفقر والعودة إليها من جديد. ومن شأن النتائج البناء التي ستوصل إليها الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أن تكون لها أهميتها الحاسمة ليس فقط فيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالحد من الفقر. وبالمثل، فإن الصلة بين الفقر والكوارث الطبيعية أو الصدمات التي يتسبب فيها الإنسان هي في حاجة إلى المزيد من التحليل والمعالجة.

١٣ - والأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر أو الذين هم عرضة للفقر يفتقرون إلى الأصول الضرورية اللازمة للتعافي من الصدمات الاقتصادية والبيئية. وفي غياب الحماية الاجتماعية الكافية، فإنهم يكونون أكثر عرضة للوقوع في حائل الفقر حينما تحدث هذه الصدمات. ولا بد لاستراتيجيات القضاء على الفقر أن تنطوي على تدابير لمعالجة أوجه

الضعف الخاصة التي يواجهها هؤلاء الأشخاص وتعزيز قدرتهم على التكيف، وبالتالي مساعدتهم في التخلص من الفقر أو الابتعاد عنه.

١٤ - وهناك ارتباط وثيق بين الفقر وعدم المساواة. ومن أجل معالجة معدلات عدم المساواة الآخذة في التزايد والمعدلات العالية لانتشار الفقر فإن بعض البلدان يطبق استراتيجيات شاملة للنمو المطرد من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية في قطاع الزراعة، في حين يسعى البعض الآخر إلى تنفيذ استراتيجيات جديدة للحد من الفقر تشتمل على عنصر لتوفير العمالة يركز على الفئات الضعيفة، وتوفير التعليم العالي لجميع الأطفال بهدف كسر حلقة انتقال الفقر بين الأجيال.

١٥ - ويعتبر الإنفاق الاجتماعي، بوصفه استثماراً في بناء القدرات على المستويين الفردي والمجتمعي، أحد العوامل الهامة التي تسهم في فعالية استراتيجيات القضاء على الفقر. ومن شأن ضمان تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم الجيد، والمياه النظيفة، والمرافق الصحية، والطعام المغذي، والأراضي، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق أن يساعد الأشخاص على التحرك والبقاء بعيداً عن حلقة الفقر. وفي الوقت نفسه، فإن هذا الاستثمار يؤدي إلى بناء الموارد البشرية القوية والمنتجة التي تعد عنصراً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمطرد. وفي هذا الصدد، فإن بعض البلدان زاد من الموارد العامة المخصصة للقطاعات الاجتماعية سعياً إلى التقليل من حدة الفقر وأوجه عدم المساواة، في حين تخصص بلدان أخرى الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية لتنفيذ البرامج الاجتماعية التي تستهدف أضعف الفئات السكانية.

٢ - توفير فرص العمالة والعمل اللائق للجميع

١٦ - في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تم تحديد توفير فرص العمالة، والحد من البطالة، وتعزيز العمالة بالأجر المناسب والكافي باعتبارها الأهداف الرئيسية الثلاثة للتنمية الاجتماعية. والتزمت الدول الأعضاء بتعزيز العمالة وتوفير فرص العمل اللائق ليس فقط كهدفين، ولكن أيضاً كوسيلة لمكافحة الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي. فتوفير الوظائف بالأجر الكافي من شأنه توفير أمن الدخل وتوفير فرص الحصول على الحماية الاجتماعية، والكرامة، ويعد وسيلة يمكن للأفراد من خلالها الانتماء إلى مجتمعاتهم الأوسع نطاقاً والمساهمة فيها، وبالتالي، فهو مسار رئيسي للخروج من دائرة الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

١٧ - واليوم، وبعد عشرين عاماً، فإن هدف تحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع لا يزال واحداً من أكبر التحديات التي تواجه جميع البلدان، مع وجود أكثر

من ٢٠٢ مليون شخص عاطلين عن العمل في العالم في عام ٢٠١٣، بما يزيد على رقم ١٥٧ مليون شخص في عام ١٩٩٥^(٤). ويعزى ذلك أساساً إلى أن نمو العمالة لم يكن كافياً لاستيعاب التزايد في حجم القوة العاملة. وعلى الصعيد العالمي، يلزم توفير ٦٧٢ مليون فرصة عمل لتشغيل ٢٠٢ مليون من العاطلين عن العمل إضافة إلى ٤٧٠ مليون وظيفة للمنضمين الجدد إلى قوة العمل بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٣٠^(٥).

١٨ - ويتعرض الشباب لتأثير البطالة بصورة غير متناسبة. ذلك أن معدلات البطالة بين الشباب أعلى مرتين أو ثلاث مرات من المعدل المتوسط بالنسبة للسكان عموماً. بل إنه مما يبعث على القلق بصورة أكبر أن أعداداً كبيرة من الشباب في بعض البلدان لا يتوافر لهم العمل أو التعليم أو التدريب.

١٩ - ويتصل ببطالة الشباب أن حصة أجورهم في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في غالبية البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء، خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨^(٦). ورغم الزيادة في إنتاجية العمل، فإن متوسط الأجور في مجموعة البلدان العشرين المتقدمة النمو انخفض في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣. كما زادت التباينات في الأجور بين العاملين ذوي الدخل الأعلى وذوي الدخل الأدنى في معظم البلدان، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى التقدم التكنولوجي، والعولمة، وحالات الانخفاض في الحد الأدنى الفعلي للأجور وغير ذلك من التغييرات في سياسات سوق العمل والمؤسسات^(٧). وهذا النمط فيما يتعلق بنمو معدل العاطلين عن العمل من شأنه أن يجعل من الصعب إحراز مزيد من التقدم في الحد من الفقر، وعدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعي. وأدى عدم توفير فرص الحصول على دخل معقول لجميع قطاعات المجتمع إلى تآكل التماسك الاجتماعي أو إعاقته بشدة في بعض أنحاء العالم.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، فليست جميع الوظائف توفر أمن الدخل. وغالبية الناس في البلدان النامية يعملون في وظائف غير مستقرة، غالباً في القطاع غير الرسمي، ويحصلون على

(٤) منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق اليد العاملة. متاحة على الموقع الشبكي: www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang-en/index.htm (تم الاطلاع عليه في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

(٥) منظمة العمل الدولية، أزمة فرص العمل العالمية: حقائق وأرقام. متاح على الموقع التالي: <https://www.worldwewant2015.org/node/392784> (تم الاطلاع عليه في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥).

(٦) منظمة العمل الدولية، تقرير عالم العمل لعام ٢٠١٤ التنمية المقترنة بتهيئة فرص العمل (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٤).

(٧) E/CN.5/2015/3.

أجور منخفضة وفي ظروف عمل متردية وبدون حماية اجتماعية. وفي أحيان كثيرة تكون وظائف القطاع غير الرسمي أو الوظائف المحفوفة بالخطر هي الخيار الوحيد المتاح لهم للحفاظ على سبل عيشهم. وتشير التقديرات إلى أن ثلاثة أرباع العمال يعملون في وظائف مؤقتة أو بعقود قصيرة الأجل، أو في وظائف القطاع غير الرسمي وغالبا بدون أي عقد، أو لحسابهم الخاص، أو في إطار ترتيبات العمل الأسري غير المدفوع الأجر^(٨). وحتى بين العاملين بأجور ومرتبات، فإن أقل من نصفهم (٤٢ في المائة) يعملون بعقود دائمة. وهناك اتجاه جديد يشير إلى تزايد معدلات العمالة على أساس غير متفرغ. ففي غالبية البلدان التي تتوفر بشأها معلومات، تجاوزت المكاسب المحققة من الوظائف على أساس عدم التفرغ المكاسب المحققة في الوظائف على أساس التفرغ بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣^(٩). يضاف إلى ذلك أن النساء والشباب وغيرهم من الفئات المحرومة يمثلون تمثيلا زائدا في العمالة غير المستقرة وفي وظائف القطاع غير الرسمي.

٢١ - ويعد تعزيز العمالة وتوفير فرص العمل اللائق أمرا أساسيا لإحراز تقدم هام صوب تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وفي البلدان التي تكون فيها السياسات والمؤسسات المتعلقة بسوق العمل قد ساعدت على زيادة الأجور الحقيقية، ولا سيما بالنسبة إلى العمال ذوي المهارات الأقل، حدث تغير إيجابي في النمو الاقتصادي والعمالة. وعلى سبيل المثال، فإنه سعى إلى تحسين سبل الحصول على الوظائف التي توفر أجورا للمعيشة، أعطت مجموعة العشرين الأولوية لإيجاد فرص العمل، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إدماج المزيد من النساء في سوق العمل. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على الحد من الأعباء التي تتحملها نظم الحماية الاجتماعية، وعلى تعزيز الإنتاجية.

٢٢ - وبغية إعداد العمال بصورة أفضل، من المهم تحقيق الاتساق بين النظم التعليمية وأسواق العمل، فضلا عن تعزيز التدريب المهني الذي يستجيب لمتطلبات سوق العمل الحالية والمقبلة، وتعزيز التعلم مدى الحياة والتعليم غير النظامي. ومن شأن ترتيبات العمل المرنة مثل العمل على أساس عدم التفرغ وتوخي المرونة في ساعات العمل أن تساعد العمال أيضا، ولا سيما العاملات الإناث، على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية.

٢٣ - وينبغي التصدي للمعوقات المحددة التي تواجه الفئات الاجتماعية المحرومة باتباع سبل منها، على سبيل المثال، تحويل تركيز الانتباه بعيدا عن النظرة السلبية إلى العبء المالي الذي

(٨) منظمة العمل الدولية، The World Employment and Social Outlook 2015: The changing nature of jobs. (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٥).

(٩) المرجع نفسه.

تشكله هذه السياسات صوب الاعتراف بمساهمتها الايجابية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وقد ثبتت فعالية تحديد حصص لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وبغية تعزيز فرص العمالة أمام الشباب، ثبتت فعالية اتباع استراتيجيات ابتكارية، بما في ذلك التدريبات الداخلية المدفوعة الأجر، والتعليم المزدوج، والتدريب على المهارات، والتعليم المهني، والتلمذة الصناعية، وتشجيع الأعمال الحرة، وتوفير الحوافز للأعمال التجارية التي توظف الشباب.

٢٤ - وتشمل الممارسات الجيدة الأخرى المتبعة في هذا الصدد تعزيز المؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات متوسطة الحجم، ودعم القطاعات التي تهيئ فرص العمل اللائق التي تسهم في حماية البيئة، وخطط ضمان العمالة الريفية، وبرامج المساعدة غير المشروطة التي تعزز تكوين رأس المال البشري. وفي الاتحاد الأوروبي، وضعت "استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠" السياسات الاجتماعية في صميم الاستراتيجية الاقتصادية للاتحاد، وحددت أهدافاً من أجل رفع معدلات العمالة، وانتشال ما لا يقل عن ٢٠ مليون شخص من براثن الفقر. وبالمثل، ففي البلدان النامية، تتزايد الدعوات إلى اتباع السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تعطي الأولوية لإيجاد فرص العمل.

٢٥ - وأخيراً، فإن تعميم مراعاة منظور تعزيز العمالة وتوفير فرص العمل اللائق في جدول أعمال التنمية المستدامة أمر لا بد منه. وتطرح مكافحة تغير المناخ والتدهور البيئي تحديات كبيرة في مواجهة العمالة، في حين أن الانتقال إلى مسارات التنمية المستدامة من شأنه أن يتيح فرص العمل في قطاعات جديدة. ويمكن من خلال السياسات الاجتماعية حماية الأشخاص الذين سيتأثرون سلباً جراء التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والاستثمار في هؤلاء الأشخاص. وعلى سبيل المثال، فإنه تلزم صياغة سياسات اجتماعية - اقتصادية وبيئية متسقة بغرض تعزيز توافر الوظائف المراعية للبيئة في قطاعات العمل القائمة على كثافة اليد العاملة التي تعتمد عليها الفئات الاجتماعية المحرومة في كسب رزقها.

٣ - الإدماج الاجتماعي

٢٦ - في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، جرى الاعتراف بأهمية الإدماج الاجتماعي من أجل إقامة مجتمع شامل للجميع لا يتخلف فيه أحد عن الركب. فالإدماج الاجتماعي أو تحقيق المجتمع الشامل للجميع هو أمر بالغ الأهمية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، وبالتالي النهوض بالتقدم الاجتماعي للجميع. وقد حدد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الإدماج الاجتماعي بأنه يقوم على العدالة الاجتماعية واحترام التنوع، سواء كهدف أو كعملية ترمي إلى تحقيق المجتمع التعددي الذي

يشمل الجميع، بغض النظر عن خلفياتهم، ويكفل لهم الحقوق والمسؤوليات والمشاركة بنشاط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية سعياً إلى بلوغ كامل إمكاناتهم في الحياة.

٢٧ - وفي إطار تنفيذ البلدان لسياسات الإدماج الاجتماعي، فإنها وضعت مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي في سياقاتها الوطنية. وركز بعض البلدان حصراً على السياسات التي تستهدف بعض الفئات الاجتماعية المحرومة والضعيفة، كالنساء، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والأشخاص الذين يعيشون في فقر؛ وركزت بلدان أخرى على سياسات شاملة أوسع نطاقاً، مثل الحد من عدم المساواة والعقبات التي تحول دون المشاركة، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والأصول الإنتاجية، ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي، أو القبولية النمطية أو التمييز، وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال إدارة التوترات الاجتماعية أو التزايدات المحتملة.

٢٨ - وتبذل بلدان عديدة جهوداً من أجل احترام التنوع وتعزيز الإدماج الاجتماعي سعياً إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع. وتعتمد بعض البلدان على تنفيذ برامج وطنية ترمي إلى تعزيز مشاركة النساء، والأطفال، والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأقليات العرقية؛ في حين زادت بعض البلدان من إنفاقها العام على خطة عمل جديدة لمعالجة الاستبعاد الاجتماعي؛ ويركز البعض الآخر على تحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال هياكل الحكم المحلي، بما في ذلك من خلال الأخذ بنظام الحصص من أجل تحسين مشاركة الفئات المحرومة على الصعيد المحلي. وشرع البعض في سياسات موجهة إلى عدد من الفئات الاجتماعية، بما في ذلك كبار السن، وتسعى إلى تعزيز الرفاه العام للأشخاص المعرضين لمخاطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي، من خلال الأخذ بنهج متعدد الأبعاد يشمل تحقيق الدخل وتوفير الاستحقاقات الاجتماعية، وتوفير فرص العمالة، وخدمات التعليم، والصحة، والبيئة، والخدمات الاجتماعية والثقافية. ويجري العمل بنشاط في بعض البلدان على اتخاذ تدابير استباقية لمكافحة التمييز بهدف تحسين حياة الفئات المحرومة والضعيفة. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضاً بذل الجهود لإشراك الفئات الضعيفة، والمجتمعات المحلية، والأفراد في صياغة وتنفيذ خطة للتنمية المستدامة تشمل الجميع على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٩ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التماسك الاجتماعي في اتساع نطاق التفاوت، سواء فيما يتعلق بالدخل أو غير المتعلق بالدخل، داخل البلدان وفيما بينها، مما يعد ماثراً للتوترات بل والقلق الاجتماعي التي تقوض الجهود الإنمائية وتعرق التقدم المحرز حتى

الآن. وتمكنت بلدان عديدة من معالجة أوجه عدم المساواة والتفاوت بين الفئات والمناطق من خلال الأخذ بتدابير شاملة في مجال السياسات تركز على التنمية المنصفة والشاملة للجميع، والحد من الفقر، وتدابير الحماية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، عمدت بعض البلدان إلى إعادة توزيع الإيرادات المتأتية من السلع الأساسية مثل النفط والغاز بحيث تشمل المناطق الأقل نمواً لمواجهة انعدام المساواة في التوزيع. ونجحت بعض المناطق، مثل أمريكا اللاتينية، في الحد من أوجه عدم المساواة عن طريق برامج فعالة للحماية الاجتماعية التي تكفل الحد الأدنى من الدخل وتحسين فرص الحصول على التعليم ونوعيته، بما في ذلك في المرحلتين الثانوية والجامعية، ووضع سياسات أكثر دعماً لسوق العمل، وزيادة الإنفاق الاجتماعي بما يتجاوز التعليم إلى زيادة الأجور، وفرض ضرائب تصاعدية بالاقتران مع إعادة التوزيع، واعتماد عمليات سياسية ديمقراطية.

٣٠ - وتمثل عدم المساواة بين الجنسين عقبة رئيسية أمام الإدماج الاجتماعي. وينبغي اتخاذ تدابير في مجالات من قبيل: تعزيز مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك أنشطة النقابات العمالية والتعاونيات؛ وسن القوانين التي تكفل تأمين الحد الأدنى للأجور لجميع الناس؛ وإتاحة الفرص لتمكين المرأة، بما في ذلك زيادة مشاركتها في سوق العمل.

٣١ - وثمة توافق متزايد في الآراء على الدور الذي يمكن أن تقوم به الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المنصفة والشاملة للجميع، وبالتالي تعزيز التنمية الاجتماعية المتكاملة والشاملة للجميع. وفي حين أن غالبية السكان في البلدان النامية لا يزالون يعيشون بدون أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية، هناك اتجاه إيجابي يتمثل في أن عدداً متزايداً من البلدان يقوم باعتماد تدابير للحماية الاجتماعية للتصدي للفقر وأوجه عدم المساواة، فضلاً عن تعزيز القدرة على تحمل الصدمات. وتشمل هذه التدابير حدوداً دنياً عالمية للحماية الاجتماعية فضلاً عن شبكات للأمان الاجتماعي تستهدف أشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وكبار السن، والأسر المعيلة للأطفال، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي بعض المناطق، يعتبر تعميم الحصول على الحماية الاجتماعية حقاً من حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، فإن استراتيجية أوروبا لعام ٢٠٢٠، حينما وضعت السياسات الاجتماعية في صميم السياسة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، فإنها كانت تهدف بذلك إلى نظم الحماية الاجتماعية، بما فيها نظم المعاشات التقاعدية^(١٠).

(١٠) متاحة على الموقع التالي: http://ec.europa.eu/europe2020/index_en.htm تم الاطلاع عليه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥.

باء - الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا

١ - أفريقيا: النمو الاقتصادي والتقدم المحرز والتحديات الماثلة في مجال التنمية الاجتماعية

٣٢ - كان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإطار الاتحاد الأفريقي للسياسات الاجتماعية لأفريقيا دور أساسي في توجيه الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، ولا سيما الجهود الرامية إلى الحد من الفقر المدقع والجوع. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣^(١١)، والموقف الأفريقي المشترك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(١٢)، يهيئان الفرص لتحقيق التنمية في المنطقة على نحو أقوى بكثير. وما فتئت أفريقيا تواصل تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية متينة، منذ اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فمستويات الفقر آخذة في الانخفاض، وتحسن فرص الحصول على خدمات عامة جيدة النوعية في مجالات التعليم، والصحة، والخدمات المقدمة إلى الجنسين.

٣٣ - وقد تسارع النمو الاقتصادي في المنطقة بعد الانخفاض الذي تعرض له في عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يصل إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وإلى ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٦^(١٣). وكان وراء هذه التوقعات انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتردي أسعار الصرف، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي في وسط وشمال أفريقيا، مقارنة بسنوات ما قبل الأزمة. بيد أن هذا المعدل، المرتفع نسبياً، لم يهيئ فرص العمل اللائق والمنتج بالوتيرة التي تتناسب مع النمو في عدد السكان. ونتيجة لذلك، فإن مستويات الفقر ومعدلات البطالة الهيكلية لا تزال مرتفعة. وفاقم من أوجه عدم المساواة والضعف والاستبعاد في المنطقة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعدم استقرار أسعار الأغذية والطاقة، وأوبئة الأمراض من قبيل مرض فيروس الإيبولا، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي في بعض البلدان، فضلاً عن الكوارث البيئية والمسائل المتصلة بأمور الحكم.

٣٤ - وتشير التقديرات الأخيرة للبنك الدولي إلى أن نحو ٣٩,٦ في المائة من سكان أفريقيا يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يومياً في عام ٢٠١١، بالمقارنة مع نسبة ٤٦,٦ في المائة

(١١) متاح على الموقع التالي: http://agenda2063.au.int/en/sites/default/files/01_Agenda2063_popular_.version_ENG%20FINAL%20April%202015.pdf

(١٢) متاح على: www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Dakar/pdf/.AfricanCommonPositionFINAL.pdf

(١٣) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2015، تحديث منتصف عام ٢٠١٥، متاح على الموقع: www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2015wesp_myu_en.pdf

في عام ١٩٩٠^(١٤). بيد أنه على الرغم مما تبذله المنطقة من جهود جماعية، فإنها لن تتمكن من خفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وإذا كان للبلدان الأفريقية أن تحقق خفضا كبيرا في مستويات الفقر، ينبغي لها أن تواصل تحقيق النمو الاقتصادي المقرون بالتحول الهيكلي.

٣٥ - وفي حين أن عدد المصابين بسوء التغذية قد انخفض على مستوى العالم، فإنه زاد في أفريقيا من ٢١٩ مليون في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ إلى ٢٣٣ مليون في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦^(١٥). وسيستمر النقص في الاستثمار في الأجل الطويل في القطاع الزراعي في الوقت الذي زادت فيه فاتورة الواردات من الأغذية زيادة كبيرة^(١٦). وهذا من شأنه أن يقوض الجهود التي تبذلها المنطقة للاعتماد على نفسها في توفير أغذيتها، وللقضاء على الفقر المدقع، ولكي تصبح مصدرا رئيسيا للسلع الزراعية إلى بقية أنحاء العالم.

٣٦ - ويمكن للجهود الرامية إلى الحد من الفقر والجوع في المستقبل القريب أن تتأثر بالكوارث الطبيعية من قبيل تغير المناخ. فغالبية ضخمة من سكان أفريقيا تعتمد في رزقها بدرجة كبيرة على قطاعات حساسة للمناخ كالزراعة ومصائد الأسماك والسياحة.

٣٧ - ولا تزال التوقعات ضعيفة بحدوث نمو مطرد في الوظائف في أفريقيا رغم ما شهدته القارة من أداء اقتصادي قوي على مدى العقد الماضي. ولا تزال حصة العمالة غير المستقرة في مجموع العمالة عالية جدا، ولا تزال تشهد في بلدان كثيرة معدلات انخفاض كبيرة في حصة دخل العمل، مما يزيد الأمر سوءا فيما يتعلق بانعدام المساواة في الأجور والدخول داخل البلدان. وتوصل القادة الأفارقة إلى قناعة مشتركة بأن التصنيع يشكل أحد أنجع السبل إلى توفير النمو والتنمية المولدين لفرص العمل، وأنه شرط مسبق أساسي لتحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد. وأكدوا ذلك مجددا في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في هراري، في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأقر مؤتمر القمة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي استراتيجية التصنيع وخريطة الطريق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتفعيل "استراتيجية الجماعة الإنمائية للجنوب

(١٤) انظر البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي ٢٠١٤/٢٠١٥: إنهاء الفقر وتقاسم الازدهار (واشنطن العاصمة، ٢٠١٤).

(١٥) انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠١٥: تقييم التقدم المتفاوت (روما، ٢٠١٤).

(١٦) انظر www.fao.org/about/who-we-are/director-gen/faodg-statements/detail/en/c/237214.

الأفريقي من أجل التحول الاقتصادي: الاستفادة من الموارد المتنوعة للمنطقة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال التحسين وإضافة القيمة“.

٣٨ - وتم أيضا إحراز تقدم في جميع أنحاء المنطقة في زيادة معدل التحاق الأطفال بالمدارس. ومع ذلك، لا تزال هناك فروق بين الجنسين فيما يتعلق بإتمام التعليم، والتحصيل التعليمي، ومعدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي في كثير من البلدان. وفي شمال أفريقيا تحقق تقريبا هدف تعميم التعليم الابتدائي حيث بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس ٩٩ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع صافي معدل الالتحاق بالمدارس من ٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وزاد عدد الأطفال المقيدين في المدارس الابتدائية إلى أكثر من الضعف ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢. ومع ذلك، فإن ثلاثة تلاميذ فقط من أصل خمسة تلاميذ هم الذين يتمون تعليمهم الابتدائي. وهناك نحو ٣٣ مليون طفل في سن الالتحاق بالدراسة الابتدائية، من بينهم ٥٦ في المائة من الفتيات، لم يلتحقوا بالمدارس في عام ٢٠١٢، وتنتمي نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال إلى الفئات المحرومة، أو هم من ذوي الإعاقة أو يعيشون في بلدان متأثرة بالتزاعات.

٣٩ - ومن حيث المؤشرات الصحية، كانت هناك تحسينات كبيرة في معدلات تحصين الأطفال، ومعدلات بقاء الطفل على قيد الحياة، وفي عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاج بالمضادات العكوسة. وانخفض خلال العقد الماضي عدد الوفيات المرتبطة بالمalaria وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووفيات الأمهات والأطفال، كما انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت الوفيات النفاسية بمعدل سنوي يبلغ ٣,٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسجل أعلى معدلات الوفيات النفاسية في العالم^(١٧). ولن تتمكن القارة، إذا استمرت على هذه الوتيرة، من بلوغ إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في خفض معدل الوفيات النفاسية بنسبة ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥.

٤٠ - ولا يزال التقدم المحرز في الحد من عبء الإصابة بالأمراض في أفريقيا بطيئا وهشاً نتيجة عدم كفاية النظم الصحية، ونقص التكنولوجيا الصحية والتدخلات التي تستهدف الأمراض التي تؤثر في الغالب في الفقراء والمحرومين من السكان. ولذلك، فإن المنطقة معرضة لصدمات قوية ناتجة عن الأمراض المدارية المهملة من قبيل تفشي الإيبولا مؤخرا في سيراليون

(١٧) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤ (نيويورك، ٢٠١٤).

وغينيا وليبيريا. وفضلا عما أدى إليه تفشي مرض الإيبولا من خسائر بشرية فادحة، وإثارة مشاعر الوصم والاستبعاد الاجتماعي إزاء الأفراد والمجتمعات المتأثرة، فقد كان له أثر بالغ على التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتضررة^(١٨).

٢ - الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا

٤١ - تواجه أقل البلدان نموا، التي توجد غالبيتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تحديات خاصة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. ويحتاج النمو الاقتصادي لهذه البلدان، أولا وقبل كل شيء، إلى تحقيق السرعة الكافية في إيجاد فرص العمل اللائق والحد من مستويات الفقر العالية حاليا. بيد أن اقتصادات أقل البلدان نموا ككل من المتوقع لها أن تزداد تباطؤا إلى ٤,٩ في عام ٢٠١٥ من نسبة ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٣^(١٩). وحققت ١٠ بلدان في المجموعة، أو اقتربت من تحقيق، معدل نمو بمقدار ٧ في المائة أو أكثر في عام ٢٠١٤، مقارنة بمعدل قدره ١٣ في المائة في عام ٢٠١٣. وسُجِّل أبطأ معدل نمو في سيراليون وغينيا وليبيريا، وهي البلدان الأشد تضررا بفيروس إيبولا.

٤٢ - وما المخاطر وحالة الغموض التي تكتنف التوقعات الاقتصادية واستمرار حالة الضعف والتقلب النسبيين التي يعاني منها النمو الاقتصادي سوى دلائل على محدودية هياكل الإنتاج في أقل البلدان نموا وشدة ضعفها الهيكلي أمام الصدمات، مما أثر كثيرا على التنمية البشرية والاجتماعية في هذه البلدان. وتشير الدروس المستفادة من قصص النجاح في عدد قليل من هذه البلدان ومن البلدان الناشئة إلى أن هذه التحديات يمكن التصدي لها بفعالية من خلال بناء القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي.

٤٣ - وتشير التوقعات إلى حدوث نقص في معدل سوء التغذية في أقل البلدان نموا من ٢٧,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ إلى ٢٦,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦^(٢٠). وتتطلب معالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذوي تعزيز الحوكمة لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين إنتاجية العمالة بسبل منها استخدام تقنيات وممارسات ملائمة في مجال إدارة المزارع، ومعالجة القضايا المتعلقة بحصول صغار المزارعين والنساء على الأراضي والقروض والخدمات الإرشادية. وتستلزم الطبيعة المعقدة لهذه المشاكل اتباع نهج شامل متعدد أصحاب المصلحة

(١٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "الشواغل الخطيرة المتعلقة بالأمن الغذائي الناجمة عن تفشي فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبيريا"، النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة، إنذار خاص، الرقم ٣٣٣ (٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

(١٩) انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.II.C2)، متاح على الموقع التالي: www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2015wesp/.

يستهدف الإنتاج الزراعي والإنتاجية والتنمية الريفية، وبناء القدرة على التكيف، والتعليم والصحة والأشغال العامة والتجارة والوصول إلى الأسواق.

٤٤ - ورغم أن التقدم المحرز في معدلات إتمام التعليم الابتدائي كان بطيئاً، زاد المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي في أقل البلدان نمواً من ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٨١ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢^(٢٠). وحقق بعض هذه البلدان تكافؤاً في معدلات التحاق الجنسين بهذا المستوى من التعليم. ولا يزال معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي منخفضاً حيث زاد زيادة معتدلة إلى ٤٣ في المائة. ومما يعوق إحراز تقدم أكثر في هذا القطاع محدودية مؤهلات المدرسين وعدم كفاية المعدات المستخدمة في الفصول الدراسية.

٤٥ - وأحرز تقدم في الحد من معدلات وفيات الأطفال في معظم أقل البلدان نمواً، وإن لم يكن ذلك بمعدل كاف لتحقيق الغاية التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية بتحقيق خفض بمعدل الثلثين عن مستوى عام ١٩٩٠. وفي المتوسط، كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة مرتفعاً، حيث بلغ ٨١ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٣. وليس من المتوقع لمعظم هذه البلدان أن تبلغ الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية بتحقيق خفض بمقدار ثلاثة أرباع في معدل الوفيات النفاسية عن مستوى عام ١٩٩٠. وانخفض معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية كنسبة مئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاماً انخفاضاً طفيفاً من ٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٣.

٤٦ - ويقوم العديد من أقل البلدان نمواً بنشر شبكات أمان رسمية تشمل خططاً تركز على استمرار إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والحد من الفقر المرتبط بالدخل والاستهلاك، وتعزيز استثمارات الأسر المعيشية في رأس المال البشري بغرض الحد من الفقر المتوارث عبر الأجيال. وفي حين يستعين بعض هذه البلدان بخطط توليد الدخل من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية. ويلزم القيام بمزيد من الاستثمارات وبذل المزيد من الجهود، بما في ذلك على صعيد التعاون الدولي، من أجل تسريع التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية في هذه البلدان.

(٢٠) انظر مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حالة أقل البلدان نمواً، ٢٠١٤: متابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً (٢٠١٤). متاح على الموقع التالي: <http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2014/10/State-of-the-Least-Developed-Countries-Report-2014.pdf>

جيم - تنفيذ البرامج ذات الصلة بالفئات الاجتماعية

٤٧ - استعرضت لجنة التنمية الاجتماعية، كجزء من برنامج عملها، تنفيذ البرامج ذات الصلة بالفئات الاجتماعية.

٤٨ - وأشار مؤتمر القمة إلى ما تقوم به الأسرة من دور في الإسهام في تحقيق الإدماج الاجتماعي. وأشار برنامج العمل الصادر عن المؤتمر إلى أن مساعدة هذه الأسر على القيام بأدوارها الداعمة والتربوية والراعية تتطلب وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف تلبية احتياجات الأسر ومختلف أعضائها. ومن الضروري إيلاء اهتمام أكبر للفئات الأشد حرماناً واستضعافاً، مع إيلاء عناية خاصة لرعاية الأطفال. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الشراكة المتكافئة بين المرأة والرجل في تحمل أعباء الأسرة وتعزيز الاحترام المتبادل والتسامح والتعاون داخل الأسرة والمجتمع.

٤٩ - وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ركزت مجموعة متنوعة من السياسات الموجهة نحو الأسرة على تحقيق هذه الأهداف. وفي إطار ذلك، استهدفت السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التوازن بين العمل والأسرة تعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع تحسين تقاسم المسؤوليات المنزلية بين الرجل والمرأة. وزادت الحكومات من الاعتمادات المخصصة للإجازة الوالدية، بما في ذلك إجازة الأبوة. وسنّت حكومات عديدة أحكاماً تقضي بضمان توخي المرونة في ترتيبات العمل وتقديم الإعانات للشركات الصديقة للأسرة. وتم القيام باستثمارات أيضاً في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتوسيع نطاق توفير الرعاية للطفل ليشمل الأطفال دون سن الثالثة. وأسهمت هذه السياسات في تحقيق التوازن على نحو أفضل بين العمل والأسرة بالنسبة للنساء والرجال، وكان لها الفضل في زيادة مشاركة المرأة في العمل وزيادة معدلات خصوبتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

٥٠ - وعلى الصعيد العالمي، يتوقع أن يتضاعف عدد الأشخاص البالغين من العمر ٦٠ سنة فما فوق بأكثر من ثلاث مرات بحلول عام ٢٠١٠، حيث سيزداد عددهم من ٧٨٤ مليوناً في عام ٢٠١١ إلى بليون نسمة في عام ٢٠٥٠. وبالفعل، هناك الآن نسبة ٦٥ في المائة من كبار السن يعيشون في المناطق القليلة النمو، وبحلول عام ٢٠٥٠، ستصل هذه النسبة إلى ٧٩ في المائة. ويفوق عدد النساء كبيرات السن مثيله بين الرجال، وهن كثيرات ما يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز، بما في ذلك الإهمال والإيذاء والعنف القائم على نوع الجنس، والافتقار إلى الحصول على الخدمات الأساسية، وحرمانهن من ملكية الأصول. وعلى الرغم من التحديات الخاصة التي تواجه كبيرات السن، فضلاً عن احتمال كونهن أطول عمراً

من الرجال، ما يرجح أنهن سيعشن بمفردهن، فإن تأنيث الشيخوخة يكاد أن يكون من الموضوعات الغائبة تماما في المناقشة التي يجريها المجتمع الدولي. وقد أقرت بذلك لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والخمسين، التي وجهت فيها الدعوة إلى زيادة التركيز على النساء كبيرات السن في سياق لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة.

٥١ - وجرى الشروع في البدء الوشيك للعملية الثالثة لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في أعقاب إقرار الجدول الزمني وطرائق إجراء الاستعراض في الدورة الثالثة والخمسين للجنة، الذي تقرر فيه أن يجري الاستعراض العالمي في عام ٢٠١٨ في الدورة الخامسة والخمسين للجنة. وبغية النهوض بالإدماج الاجتماعي ومشاركة كبار السن، سيكون تركيز الدورة الثالثة على الأخذ بنهج الانطلاق من القاعدة، وليس على موضوع معين يتم الاتفاق عليه بشأن عملية الاستعراض والتقييم. وأشار أيضا القرار المتعلق بطرائق الاستعراض والتقييم إلى قيام مجلس حقوق الإنسان بتعيين الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، الذي تشمل ولايته تقييم الآثار المترتبة على تنفيذ خطة عمل مدريد في مجال حقوق الإنسان.

٥٢ - وشددت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والخمسين على الحاجة إلى إشراك الشباب في إطار الرصد والمساءلة المتعلقين بخطة ما بعد عام ٢٠١٥، وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات مشاركة الشباب في الخطة. وأشار إلى أن الشباب ليسوا جزءا من السياسات المتعلقة بهم، ولكنهم يشكلون جزءا من الحلول. ويتأثر الشباب بصفة خاصة نتيجة لعدم إمكانية الحصول على الفرص والموارد، كما يتأثرون من جراء البطالة والعمالة الناقصة.

٥٣ - وقد تعرضت تنمية الشباب للمخاطر بوجه خاص جراء التدابير المتخذة لمكافحة الأزمات. ومن الأهمية بمكان تنمية المهارات، وتوفير التعليم الجيد، لا سيما للفتيات والشابات، والتدريب التقني والمهني من أجل الانتقال بنجاح إلى سوق العمل. وهناك حاجة إلى تمكين الشباب، وإشراك الشباب في القرارات السياسية، وتطوير المشاركة المدنية، وتحسين الاستراتيجيات والهياكل الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب بنجاح وعلى نحو مستدام. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، تمكين الشباب من أجل إعدادهم للقيادة السياسية.

٥٤ - وفي مجال الإعاقة، بذلت الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز مسألة الإعاقة في الأطر العالمية للتنمية في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية الذي عقدته الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، وتم إحراز تقدم في هذا الصدد. وعبرت الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، المعقود في سينداي، في آذار/مارس ٢٠١٥، عن أهمية تعميم مراعاة مسائل الإعاقة، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع

مراحل الحد من أخطار الكوارث والاستجابات المتعلقة بها، وما لهم من دور يقومون به كموارد وعوامل للتغيير في مجال الحد من أخطار الكوارث وبناء قدرة المجتمعات المحلية على التكيف. وشدد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ على أن هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لضمان القيام بعملية جمع البيانات المتصلة بالإعاقة وعمليات تقييم الاحتياجات المتصلة بذلك في كل مرحلة من مراحل وضع وتنفيذ السياسات والبرامج. ومن شأن الدروس المستفادة والتجارب الناجحة في مجال تفعيل استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث الشاملة لمسألة الإعاقة أنه يمكن أيضا الاعتماد عليها للمساعدة في وضع وتنفيذ خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٥ - وفي هذا الصدد، فإن أهداف التنمية المستدامة المقترحة تتضمن إشارات صريحة وضمنية إلى مسألة الإعاقة، وهي إشارات تبشر بالخير. على أنه يلزم بذل جهود متضافرة من أجل ضمان الإبقاء على هذه الإشارات في الوثيقة الختامية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تترجم بعد ذلك عند تنفيذها من خلال ضمان أن أي استعراض للخطة أو متابعة لها سيكون متمشيا مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة بشأن الإعاقة والتنمية. ولا بد من إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ووجهات نظرهم في خطة التنمية العالمية. ومن أجل تحقيق ذلك، يلزم القيام بما يلي: (أ) يلزم تعميم مراعاة منظور الإعاقة في جميع السياسات والبرامج الإنمائية؛ (ب) لا بد من بذل الجهود من أجل تحديد العوائق التي تعترض سبيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبرامج الإنمائية والعمل على إيجاد حلول للتغلب على هذه المعوقات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لإنشاء آلية دولية قوية للاستعراض المنهجي وقياس التقدم المحرز والعقبات التي صودفت في تنفيذ خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون شاملة لمسألة الإعاقة.

٥٦ - والشعوب الأصلية هي فئة اجتماعية أخرى من الفئات التي تواجه تحديات خاصة في كفاحها من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن هناك قرابة ٣٧٠ مليون نسمة من أبناء الشعوب الأصلية في العالم يعيشون في نحو ٩٠ بلدا. ولا تزال هذه الفئة تعاني بشكل غير متناسب من ارتفاع معدلات الفقر وضعف إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وغالبا ما يكون أفرادها مهمشين سياسيا. وأقاليم الشعوب الأصلية كثيرا ما تكون معزولة عن غيرها من المناطق، مع ضعف البنية التحتية ومحدودية الخدمات. وفي أحيان كثيرة تستهدف أيضا أقاليم الشعوب الأصلية لغرض استخراج الموارد الطبيعية وغيرها من الأنشطة الإنمائية التي لا يحصلون منها إلا على فوائد محدودة. ومنذ

اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، هناك فهم متزايد لضرورة بذل المزيد من الجهود من أجل تنفيذ أحكام الإعلان بصورة مجدية. وفيما بعد، نظمت الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ الاجتماع الرفيع المستوى، الذي سيعرف باسم المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، بهدف تبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات لمتابعة تنفيذ أهداف الإعلان. وتتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي مجموعة من الالتزامات التي تتطلب العمل المتعدد الجوانب من خلال مجموعة من العناصر الفاعلة، وفي مقدمتها، أولاً وقبل كل شيء، الدول الأعضاء، لكنها تشمل أيضاً منظومة الأمم المتحدة فضلاً عن الشعوب الأصلية نفسها.

٥٧ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، التزمت الدول باتخاذ تدابير مناسبة على الصعيد الوطني، بما في ذلك التدابير التشريعية والسياساتية والإدارية الرامية إلى تعزيز الوعي بالإعلان لدى جميع قطاعات المجتمع، ووضع خطط العمل أو الاستراتيجيات الوطنية، وغيرها من التدابير، حسب الاقتضاء، بالتعاون مع الشعوب الأصلية، لتحقيق أهداف الإعلان. وتتضمن الوثيقة الختامية أيضاً اعترافات والتزامات من جانب الدول بشأن مسائل شتى لا يشملها الإعلان صراحة، بما في ذلك تصنيف البيانات الإحصائية عن الشعوب الأصلية، وتمكين نساء الشعوب الأصلية، والتصدي لما يواجهه من عنف، ودعم الوظائف التي يشغلها أبناء الشعوب الأصلية، وأنشطتهم الجوهرية التقليدية، واقتصاداتهم، وأمنهم الغذائي.

٥٨ - وتطلب الوثيقة الختامية أيضاً إلى الأمين العام وضع خطة عمل على نطاق المنظومة لضمان اتباع نهج متسق لتحقيق أهداف الإعلان. وخطة العمل هذه هي في سبيلها إلى التطوير بالتعاون الوثيق مع فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

دال - مساهمات التنمية الاجتماعية في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

٥٩ - يشير الشكل العام الذي تبلور لخطة التنمية العالمية التحويلية الموحدة لما بعد عام ٢٠١٥ إلى أنها ستكون خطة عمل من أجل البشر والكوكب والازدهار. وستعمل من أجل تدعيم الجهود الجماعية الرامية إلى الحد من الفقر والجوع، ومكافحة أوجه عدم المساواة، وتحقيق التقدم الاجتماعي، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، مع حماية البيئة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي من شأنها تحقيق حياة كريمة للجميع. وتلك هي خطة عمل من أجل جميع قطاعات المجتمع، لا يكون الناس فيها مستفيدين فحسب ولكن أيضاً عناصر فاعلة في تحقيق التحول.

٦٠ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أصبح العالم ينحو بصورة متزايدة تجاه العولمة والرقمنة والترابط. فهو يواجه تحديات معقدة ومتراكبة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك زيادة أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، وبخاصة بين الشباب، والتوترات الاجتماعية والتراعات، والتدهور البيئي، والأثر السلبي لتغير المناخ. وهذه التحديات لم يعد من الممكن التصدي لها بفعالية من خلال الأخذ بنهج قطاعي تقليدي. ولا بد من وجود إطار سياسي أكثر شمولاً واتساقاً وتكاملاً من أجل تدعيم الإجراءات المتخذة من جانب جميع أصحاب المصلحة.

٦١ - وقد جسدت الأهداف الأساسية للتنمية الاجتماعية ومبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية التي محورها الإنسان على النحو الذي حدده مؤتمر القمة القيم التي تركز عليها أهداف التنمية المستدامة. فالسياسات الاجتماعية من شأنها أن تعزز القدرات البشرية والمرونة اللازمة من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية. ولذلك فإن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية هو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً. وينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل الإدماج الفعال للسياسات الاجتماعية في العمليات الأوسع نطاقاً لوضع السياسات. ويتمثل التحدي الرئيسي في تحديد وتحليل وتوضيح الروابط الرئيسية المشتركة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وصياغة السياسات التي تحقق الاستفادة من أوجه التآزر فيما بين هذه الأبعاد الثلاثة.

١ - معالجة الروابط المشتركة بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي

٦٢ - ثمة تصور تقليدي بوجود تضارب بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ كان الرأي الغالب هو أن النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التقدم الاجتماعي، وأن شدة التركيز على الأهداف الاجتماعية من شأنها أن تبطئ النمو الاقتصادي. غير أن التجارب الأخيرة في بعض البلدان النامية أظهرت أن السياسات الاجتماعية المبتكرة تؤدي إلى تحسين رفاه الناس دون التضحية بالإنتاجية، وبالتالي يتم التوفيق بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي. وقد أثبتت السياسات الاجتماعية الشاملة والجيدة التصميم فعاليتها في الحد من الفقر وعدم المساواة وفي تحقيق أقصى زيادة في فرص الجميع في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وذلك من خلال تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية والموارد الإنتاجية، وتعزيز المهارات وتحقيق الرفاه، والتخفيف من أثر المخاطر الناجمة عن الصدمات الاقتصادية والبيئية. وتقدم برامج التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة أمثلة جيدة في هذا الصدد.

٦٣ - ويمكن لتعزيز فرص العمل اللائق وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية أن يكونا أيضا بمثابة عناصر رئيسية للتوفيق بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية. فتوفير فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية الأساسية الشاملة من شأنهما كفالة حصول الجميع على الدخل الأساسي، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز المشاركة في سوق العمل، والمعالجة الفعالة للتحدي الكبير المتمثل في الوقوع في "شراك انخفاض الإنتاجية".

٦٤ - وأثبت الاستثمار في توفير فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية أهميته الحاسمة ليس فقط من أجل الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي بصورة مطردة، ولكن أيضا من أجل تعزيز الإدماج الاجتماعي، والإحساس بالكرامة، وتأكيد الذات، وخلق الحوافز لدى الناس وضمان مشاركتهم. ويسهم ذلك أيضا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يهيئ بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وحماية البيئة، من خلال الحوار الاجتماعي وآليات المشاركة في وضع السياسات العامة وتنفيذها (من قبيل العقد الاجتماعي الجديد في تونس). ويلزم تنفيذ معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية في جميع البلدان. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لمسألة تحويل العمل غير الرسمي أو العمل غير المعلن عنه أو الوظائف غير المستقرة إلى عمالة رسمية معلنة وأفضل تنظيما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع حد أدنى للأجور قد يشكل أحد الأدوات الهامة لتنشيط الطلب المحلي المقرون بالحد من الفقر.

٦٥ - ومن شأن نظم الحماية الاجتماعية جيدة التصميم أن تقي الناس من الصدمات الاقتصادية، وأن تحد من المخاطر، وتعزز القدرة على التحمل، لا سيما بين الفئات الأشد ضعفا، وبالتالي، يمكن أن تكون بمثابة أداة فعالة في مجال السياسة العامة لتمكين الانتقال صوب تحقيق التنمية المستدامة. وتصمم بعض برامج التحول الاجتماعي (من قبيل برامج التحويلات النقدية المشروطة أو غير المشروطة) بحيث تعالج الأبعاد المتعددة للفقر والإقصاء من خلال إتاحة حد أدنى مضمون من الدخل مع تحسين إمكانية الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية، وأحيانا التدريب على المهارات أو في مكان العمل، ومن ثم فهي تسهم أيضا في توسيع نطاق الطلب المحلي، وتعزيز القدرات البشرية، وهو أمر أساسي لتحقيق النمو المطرد والشامل للجميع. والمبادرة المتعلقة بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية، التي تعالج الأبعاد المتعددة للفقر، وعدم المساواة، والإقصاء الاجتماعي، تتيح فرصة رئيسية لتعزيز التنمية المستدامة^(٢١). ومن خلال وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد

(٢١) للحصول على المزيد من المعلومات، انظر <http://www.socialprotectionfloor-gateway.org/> and

http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/features/WCMS_141818/lang--en/index.htm

الوطني وفي إطار سياقات محددة، من أجل تعزيز فرص الحصول على الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الأساسية، يمكن للبلدان أن تحقق قفزة ملموسة نحو القضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي.

٢ - معالجة الصلة "المفقودة" بين البعدين البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة

٦٦ - لم تحظ بعد الصلة بين البعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة بالدراسة الكافية، وهي في حاجة إلى مزيد من التعزيز. وقد ينطوي هذا الأمر على تحول جذري في طريقة قياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فإن أحد النهج الممكنة في هذا الصدد يتمثل في إسناد قيم اجتماعية واقتصادية لأصول طبيعية معينة. ففي الوقت الحالي، لا تربط أي تكاليف بمسألة تدهور الأصول الطبيعية على الرغم من أن تدهور موارد المياه ونوعية الهواء يمكن له بوضوح أن يؤدي إلى سوء الأوضاع الصحية (بما يعني تكاليف بشرية أو اجتماعية)، وإلى ارتفاع تكاليف نظم الرعاية الصحية (بما يعني تكاليف اقتصادية). ويتسبب تحات التربة أو إزالة الغابات أو خفض الأرصد السميكية في آثار سلبية تلحق على نحو غير متناسب بالفقراء الذين يعتمدون عليها في كسب رزقهم (بما يمثل تكاليف اجتماعية واقتصادية)، في الوقت الذي يقوم فيه مالكو الأصول الطبيعية عالية القيمة والمتحكمون فيها، مثل الأراضي، بتكديس الثروات، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة. وينبغي أن يكون للسياسات العامة، ولا سيما السياسات الاجتماعية، دور هام في تصحيح هذه الاختلالات، وكذلك في تحقيق آثار إيجابية فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة الطبيعية.

٦٧ - وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك محاولة لمعالجة بعض الصلات الرئيسية بين القضاء على الفقر، والتنمية الريفية، وحماية البيئة، وإيجاد فرص العمل في القطاعات الخضراء الناشئة. وبالنظر إلى أن أشد الفئات ضعفا وتهميشا كثيرا ما تعيش في المناطق الريفية والزراعية في العديد من البلدان، فإن موارد رزقهم ترتبط بصورة معقدة بالبيئة الطبيعية. ولذلك، فإن العمل على توسيع نطاق الفرص المدرة للدخل المتاحة لهم في القطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية (أي الغابات، وحفظ المناطق الساحلية، وإدارة المياه، والزراعة المستدامة، وما إلى ذلك) يعد أكثر السبل فعالية للحد من الفقر، مع حماية البيئة في الوقت نفسه. وينبغي لسياسات واستراتيجيات الحد من الفقر أن تستهدف الأنشطة المضطلع بها في هذه المجالات وتعزيز قدرة السكان على القيام بها، بما في ذلك عن طريق أنشطة الزراعة المستدامة الأكثر إنتاجية وأكثر سلامة، ووضع السياسات المتعلقة بجيازة الأراضي، وتعزيز القيمة المضافة من الأنشطة الإنتاجية.

٦٨ - ومن المهم، في الوقت نفسه، إدماج المنظورات الاجتماعية في السياسات البيئية. وهناك حاجة إلى إدراج احتياجات السكان الذين يعيشون في فقر والفئات الضعيفة الأخرى، والمجتمعات المحلية في السياسات الرامية إلى منع تدهور البيئة والحفاظ على الأصول الطبيعية أو رأس المال الطبيعي، وإلى دعم حصولهم على الوظائف اللائقة و/أو تحسين قدراتهم بغرض مساعدتهم على الهروب من براثن الفقر والاستبعاد.

٣ - تعزيز القدرات المؤسسية

٦٩ - هناك حاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة وضمان المساءلة. وعلى وجه الخصوص، فإن القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها، وبخاصة البيانات المصنفة (حسب نوع الجنس أو العمر أو الأصل العرقي أو المنطقة)، لها أهميتها الحاسمة من أجل إتاحة وضع السياسات القائمة على الأدلة التي تدمج الأبعاد الثلاثة. ومن شأن هذه البيانات أن تساعد على إعادة توجيه السياسات والموارد إلى المناطق أو المجتمعات المحلية أو الفئات الاجتماعية الأشد ضعفاً.

٧٠ - وهناك حاجة إلى اعتبار جميع حقوق الإنسان كوسيلة وغاية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون المعايير والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان محل تقدير في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سواء من حيث العملية أو جوهرها. ومن شأن إدماج مبادئ حقوق الإنسان، من قبيل عدم التمييز، والمساواة، واحترام الكرامة الإنسانية، والتنوع الثقافي في آليات المتابعة لما بعد عام ٢٠١٥ أن يساعد على تحقيق التنمية المستدامة التي محورها الإنسان، وعلى معالجة الأسباب الهيكلية للفقر، وعدم المساواة، والحيف الاجتماعي، والتدهور البيئي، فضلاً عن ضمان المساءلة. وبالإمكان استخدام صكوك حقوق الإنسان (أي آلية المعاهدات) والإطار المتعدد المستويات للمساءلة كأدوات فعالة لمتابعة أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن تمديدها بحيث تشمل القطاع الخاص، على سبيل المثال من خلال استخدام تقييمات الأثر المتعلقة بحقوق الإنسان أو بذل العناية الواجبة. ويمكن للجنة التنمية الاجتماعية أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد من خلال استخدام وتعزيز الآليات القائمة في إطار ولايتها.

ثالثاً - الاستنتاجات

٧١ - لا تزال الرؤية والمبادئ والأهداف التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية صالحة اليوم. ورغم أنه تم إحراز تقدم هائل منذ مؤتمر القمة، فإن التقدم المحرز

في النهوض بأهداف التنمية الاجتماعية لا يزال متفاوتا. ولا يزال تفاقم أوجه عدم المساواة، وارتفاع معدلات البطالة، والعمالة الناقصة، وفرص العمل غير المستقرة، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية تشكل عائقا يعترض سبيل التقدم المحرز صوب القضاء على الفقر وغيره من أهداف التنمية الاجتماعية.

دور لجنة التنمية الاجتماعية

٧٢ - للتنمية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية أهمية أساسية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والتي محورها الإنسان، على النحو المتوخى في خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وهناك حاجة ملحة إلى تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز أوجه الترابط والتآزر بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق لجنة التنمية الاجتماعية دور بالغ الأهمية يتعين عليها القيام به في ضوء ما دعت إليه الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ من اتباع نهج سياسي متكامل، وما للجنة من خبرة في مجال تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وستعكف اللجنة، في دورتها للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، على استعراض ما تم، وما لم يتم، إنجازه في مجال دعم التنمية الاجتماعية، والنظر في استراتيجيات استشرافية لمواجهة التحديات الناشئة، من قبيل اتساع هوة عدم المساواة، وتغير المناخ، والأزمات الاقتصادية، والتدهور البيئي، ونضوب الموارد الطبيعية، وانتشار الأمراض، والتهديدات الخارجية، بما في ذلك الإرهاب العابر للحدود. ومن شأن هذا العمل أن يسهم بصورة مباشرة في الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بعد أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها السبعين. وبوسع اللجنة أيضا أن تعزز الشراكات العالمية والتعاون الدولي في مجال تعزيز التنمية الاجتماعية سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً - التوصيات

٧٣ - للتعجيل بإحراز تقدم نحو تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الأخرى في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قد تود الجمعية العامة النظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تجدد التزاماتها بمواصلة النهوض بالتنمية الاجتماعية من خلال تكثيف جهودها الرامية إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، في سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تعالج على نحو فعال أوجه الترابط بين كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، بما في ذلك تحديد وإدارة النزاعات المحتملة وإيجاد أوجه التآزر فيما بينها. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز المؤسسات والقدرات لغرض تحقيق التكامل بين السياسات على جميع المستويات؛ ويمكن لتعزيز فرص العمل اللائق وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية أن يكونا أيضا بمثابة عناصر رئيسية للتوفيق بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية؛

(ج) رغم فعالية الأخذ بنهج عالمي في التصدي للفقير، وعدم المساواة، والاستبعاد، فإن الاحتياجات المحددة للفئات الاجتماعية الضعيفة والمحرومة والأفراد ينبغي لها أيضا أن تنعكس بصورة كاملة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. في هذا الصدد، ينبغي تعزيز قدرة الحكومات في مجال جمع البيانات المصنفة وتحليلها؛

(د) ينبغي تعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية كجهة محتملة لمتابعة الأبعاد الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة.